الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024–2025

المحاضرة الحادية عشر: الفكر الإقتصادي للمدرسة الإشتراكية (الماركسية)

1- توطئة:

إن المدرسة التي أقامها كل من **كارل ماركس** (1818-1883) و**فريدريك إنجلز** والتي سميت بالمدرسة الماركسية تغليبا لدور ماركس على دور صديقه إنجلز هي ككل نظرية فلسفية نتاج عصر تاريخي محدد، أي أنها حصيلة موضوعية مقترنة بالتطور التراكمي الذي خيرته المجتمعات الرأسمالية الغربية وحصرا في شقه من تطور المعارف الإنسانية، ويذكر لينين أن ماركس تابع وعلى نحو عبقري التيارات الفكرية الثلاثة في القرن 19 والتي تتعلق بالفلسفة الكلاسيكية الألمانية، الإقتصادد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي، المادية الجدلية[1]*.

* والإشتراكية هي لفظ متعدد المعاني والمضامين، فلغة تتضمن معنى مشاركة بين طرفين او أكثر في ففعل أمر معين، وهي لفظ يحمل مدلول سياسي ويسير إلى إتجاه سياسي (يساري)، كما أن لها مدلول إقتصادي مختلف يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد وإدعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وخاصة طبقة " العمال"، والمرادف المعتاد للإشتراكية هو الشيوعية الذي يتضمن معنى شيوع الملكية[2]، وفي الفكر الاقتصادي تردد أن هناك نوعين من الإشتراكية كفكر هما:[3]

أ- الإشتراكية الخيالية أو الطوباوية: وهي نوع من الاشتراكية قائمة على التخيلات والأحلام وغير مستندة إلى منطق وتحليل علميين ، وولدت هذه الاشتراكية كصرخة ضد البؤس والمظالم في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وتمثل نظريات متفرعة عن نظريات **سان سيمون وشارل فورية وروبرت أوين**.

ب- الاشتراكية العلمية: وهي الاشتراكية الناشئة عن التحليل العلمي الواعي للمجتمع ولظروفه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية وهي كنظرية تنسب إلى كارل ماركس، وسميت بالعلمية لأن ماركس حاول عن طريق التحليل العلمي أن يظهر أن النظام الرأسمالي سيقضي عليه نتيجة للتطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية.

---

[1] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص110، 111.

*لمزيد من المعلومات أنظر عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص110-114.

[2] - زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص ص 200، 201.

[3] - أسماء جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص 30.

2- المرتكزات الفكرية للمدرسة الإشتراكية:

– تقوم الفلسفة الماركسية على بناء فكري منسجم له قاعدتان هما: المادية الديالكتيكية – الجدلية– والمادية التاريخية.[1]

-تأثر كارل ماركس بالمادية الجدلية التي تحكمها قوانين موضوعية أبرزها:[2]

-**قانون نفي النفي (تحول القن إلى بروليتاري)** أو تحول العمل اليدوي إلى عمل آلي.

-**قانون وحدة وصراع المتضادات (طبقة مستغِلة + طبقة مستغَلة)** مجتمع رأسمالي.

-قانون التبادلات الكمية إلى تبادلات نوعية(كيفية) بمعنى الصراع الطبقي يؤدي إلى الثورة.

– يشكل الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية تحولا مفصليا في الحياة الاقتصادي حيث يعد معيارا تدخل الدولة عاملا حاسما في تحديد التوجهات الفكرية أو الإيديولوجية التي يتبناها النظام الاقتصادي[3].

-تقوم الفسلفة الماركسية على مبدأ **التناقض والتطور**، فالمادة تقوم على حركة ذاتية تدفعها إلى التطور، انطلاقا من التناقض القائم فيها وقد طبق ماركس هذا المبدأ على البشر وتوصل إلى أن البشرية تتطور من خلال التناقض القائم في المجتمع[4].

-مشاركة ماركس الإهتمام الكلاسيكي بالنمو مثلما فعل ريكاردو مثلا عندما صرح بأن توزيع الدخل والقيمة يعتبر المفتاح الرئيسي لعملية النمو والتقدم[5].

– إن المذهب الاشتراكي يذهب في نزعته إلى العمل المشترك أو الجماعي حيث لا وجود لحرية الإنتاج وحرية السوق ولا يمكن أن تعتمد على نظام السوق في تحيد حجم الإنتاج ونوع السلع والخدمة، فهي من مهام **التخطيط المركزي** بخلاف الرأسمالية التي تستند إلي النزعة الفردية التي تقتضي حرية التملك والعمل وحرية التعاقد ضمن إطار المصلحة الفردية وهذا ما يجعل الاشتراكية نقيضا للفكر الرأسمالي[6].

---

[1] – إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 114.

[3] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص58.

[4] – ابراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 75.

[5] – زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص 208.

[6] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص ص58 ، 59.

- **تتمحور نظرية ماركس الإقتصادية حول ثلاثة أمور أساسية وهي:** [1]

1- تحديد قيمة السلع: ويتم ذلك على أساس الوقت-العمل الإجتماعي الضروري لإنتاجها التيي تؤددي إلى نظرية القييمة الزائدة حيث يتشكل الإستغلال من الفرق بين القيمة والأجر في علاقات الأجر الرأسمالية

2- ونتيجة لطيعة التبادل في سوق العمل الرأسمالي حيث يبيع العامل قوة عمله وليس عمله فتتحول سير عملية العمل داخل المؤسسة الرأسمالية إلى علاقة سيطرة يحاول من خلالها الرأسمالي انتزاع أكبر كمية عمل من قوة العمل لدى العمال وتتحدد بالتالي مدة يوم العمل واستعمال التكنولوجيا وشكل المؤسسة الرأسمالية وتراتبية العمل.

3- وهو المحور الأهم في سياق الأزمة الحالية هو نظرية ماركس حول دينامكية التقلبات الإقتصادية وشروط النمو المتوازن وميل الإقتصاد الرأسمالي إلى الركود وإحداث الأزمات الدورية البنيوية.

* **نظرية قيمة العمل وفائض القيمة:** تقدم هذه النظرية تفسيرات لمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان لمصدر القيمة وقياسها[2].

- أخذ كارل ماركس نظرية قيمة العمل من ريكاردو وعند ماركس تتحدد قيمة أي سلعة بعدد الساعات العمل التي بذلت في صنعها، فأساس القيمة ومصدرها إذن هو العمل، ويقرر ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي يعتبر سلعة كبقية السلع فالعامل يقدم قوة عمله (قدراته الجسدية) ويشتريها الرأسمالي وتتحدد قيمة القوة العاملة كما تتحدد قيمة أي سلعة أخرى بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، يبين ماركس أن الرأسمالي بعد أن يشتري قوة العمل فإنه يشغلها عدد من الساعات أكبر من عدد الساعات التي دفع قيمتها فعلا، وأن الفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل أجرا له ومايحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها العامل هو فائض القيمة وهو ربح الرأسمالي وهذا معنى استغلال الطبقة العاملة[3].

---

[1] -Ghassan dibeh, **karlmarx and the capitalist crisis**, lebanese american university, april 2009, p03.

[2] - محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص 353.

[3] - أسماء جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص 31.

* **قانون تراكم رأس المال:** يشرح "**ماركس**" عملية التراكم بأنها تتم من خلال حصص الدخول التي يحصل عليها مالك وسائل الإنتاج، على أن المستثمرين من الرأسماليين يقومون باستثمار الجزء الأكبر من الأرباح في تكوين رؤوس أموال منتجة من إنشاء المصانع الجديدة، وهذا راجع إلى نفسية وميول الرأسمالي الذي يطمح دائما إلى تحقيق الربح ومن هنا وجب أن يزيد في الإنتاج مع التقليل في نفقة الإنتاج وذلك من خلال زيادة إنتاجية عماله التي تدفعهم بها الآلات والماكينات وبهذا تتراكم رؤوس الأموال[1].

* دور الدولة في الفكر الإقتصادي الإشتراكي– الماركسي–:

دعت المدرسة الإشتراكية إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيث أصبحت الدولة في ظل هذا المذهب جهاز سيطرة نخبوي تمارس عليه وصايتها على المجتمع بإسم حماية الطبقة العمالية ورعاية مصالح العمال عن طريق التحكم في السياسة والاقتصاد والمجتمع، فأصبحت هي المقاول والمنتج والموزع والمشغل فحلت محل السوق ومحل القطاع الخاص، وتحملت لوحدها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد دورها قاصرا على توفير الأمن في الداخل والخارج وضمان إستقرار الاطار القانوني للنشاط الاقتصادي بل أصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بينهم، وذلك لحماية مستوى النشاط الإقتصادي والعمالة ودفع التنمية الإقتصادية عن طريق خلق الاستثمار والتصنيع من خلال وضع الخطط الاقتصادية في شكل مخططات رباعية وخماسية تحدد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب التي تضمن تحقيقها[2].

3– الإنتقادات الموجهة للمدرسة الإشتراكية–الماركسية–: تتمثل أبرز الإنتقادات التي وجهت لهذه المدرسة في الآتي: [3]

---

[1] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص63.

[2] –أحمد سبع، **مرجع سابق**، ص 158.

[3] – أسماء جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص 31.

– لم يكن ماركس موفقا في تفسير قانون القيمة اذ لا يمكن التسليم بصحة نظرية قيمة العمل لان عنصر العمل ليس هو العنصر الانتاجي الوحيد، وهي تلخص قيمة الانتاج في عنصر العمل دون أن تعطي أي اهتمام لعنصر الطلب على السلع وما يباشره من تأثير على قيمتها

– وطبقا لنظرية ماركس لا يصل التطور إلى الاشتراكية إلا بعد أن يكون الاقتصاد قد مر بمرحلة النظام الرأسمالي الصناعي، والواقع يبعث الشك في صحة هذا التفسير، فالدولتين الكبيرتين اللتين تعتبران اليوم موطن الاشتراكية وهما روسيا والصين الشعبية كانتا عند ظهور الاشتراكية فيهما بعيدتين كل البعد عن الرأسمالية الصناعية بل كانتا دولتين إقطاعيتين وهكذا بين الواقع أن الاشتراكية قد تظهر من غير أن يكون المجتمع قد مر بمرحلة الرأسمالية الصناعية.

3– لقد جاء تأكيد ماركس على العامل الاقتصادي كعامل محوري في إحداث التغييرات في مختلف المراحل التاريخية ليفهم على أن العوامل المادية هي الحاكمة لمجرى التحول من تشكيلة اقتصادية — اجتماعية، وهو وان كان مؤثرا إلا أن هناك عوامل روحية ودينية قد آدت إلى تغيرات نوعية كبيرة في مجرى تطور مجتمعات عديدة.